E-ISSN: 2602-6163

الحكامة: مقاربة نظرية

Governance: a theoretical approach

أكحل محمد

جامعة باتنة1، الجزائر

akhalameur@gmail.com

تاريخ الاستلام: 05-08-2021 تاريخ القبول: 22-08-2021 تاريخ النشر: 17-09-2021

ملخص:

يعتبر مفهوم الحكامة من بين المفاهيم المثيرة للجدل بالنظر لارتباطه بعدة مفاهيم وتطورات سياسية،واقتصادية، واجتماعية، شهدها العالم في تسعينيات القرن الماضي كالعولمة، التحول الديمقراطي، الخصخصة، أزمة دولة الرفاهية، المجتمع المدني، ورغم الاتفاق على أهميته لكنه أثار نقاشا واسعا حول تعريف دور الدولة، والعلاقة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، ما أفرز اجتهادات مختلفة.

يهدف المقال لدراسة أهم المقاربات التحليلية الخاصة بدارسة الحكامة، التي تراوحت بين المقاربة المؤسساتية والمقاربة الأكاديمية، بحيث يعتبرها البعض عاملا أساسيا في إصلاح الدولة والمجتمع، وأداة لترشيد وتسيير الموارد المالية والبشرية، ومدخلا لتحقيق التنمية، في حين يضفي آخرون عليها الطابع الأيديولوجي في سياق المشروطية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية على الدول النامية مقابل حصولها على مساعدتها المادية.

الكلمات الدالة: مقاربة، الحكامة، الفواعل، الدولة، المؤسسات المالية الدولية، المشروطية.

Abstract:

the concept of governance is among the controversial concepts due to its association with several political, economic, and social concepts and developments that the world witnessed in the nineties of the last century, such as globalization, democratization, privatization, the crisis of the welfare state, civil society, and despite the agreement on its importance, it sparked a wide discussion about defining the role of The state, and the relationship between the state, the private sector and civil society institutions, which resulted in different interpretations.

The article aims to study the most important analytical approaches to the study of governance, which ranged between the institutional approach and the academic approach, so that some consider it an essential factor in the reform of the state and society, a tool for rationalizing and managing financial and human resources, and an entry point for achieving development, while others give it an ideological character in the context of conditionality that It is imposed by international financial institutions on developing countries in exchange for their financial assistance.

Keywords: Approach, governance, actors, state, international financial institutions, conditionality.

المؤلّف المرسل: أكحل محمد البريد الإلكتروني:akhalameur@gmail.com

1.مقدمة :

حمل النصف الثاني من القرن العشرين تحولات مهمة أدت إلى تراجع مفاهيم وظهور أخرى، فواجهت أدبيات التنظير للدولة–التي تستمد مرجعيتهامن المقاربة الفيبرية–عدة إشكاليات في ظل العولمة، أدت لإعادة تعريف الدولة سواء من ناحية مبدأ السيادة، أو من ناحية طرق وآليات ممارسة السلطة في المجتمعات المعاصرة[1]، وفي هذا السياق ظهرت عدة مفاهيم ومصطلحات غزت الحقل المعرفي، منها: "الحكامة"[2].

ترجع أهمية المفهوم لعلاقته بمشكلات وآفاق التنمية، وتنازعه وجهتا نظرفتعتبره الأولى عاملا أساسيا في إصلاح الدولة والمجتمع، وأداة لترشيد وتسيير الموارد المالية والبشرية، ومدخلا لتحقيق التنمية، في حين تضفي الأخرى عليه الطابع الإيديولوجي والسياسي،وتطرحه كبديل عن الدولة ذاتها في ظل سيادة العولمة والليبيرالية الجديدة في سياق المشروطية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية على الدول النامية مقابل حصولها على مساعدتها المادية[3].

يطرح المفهوم عدة إشكالات لكونه يحمل عدة معاني ويتم استخدامه في عدة حقول معرفية ومجالات عمل مختلفة، وفي فضاءات إقليمية واجتماعية متنوعة[4].

كما يثير عدة تساؤلات في علاقته بمفاهيم أخرى مثل: الدولة والسيادة والديمقراطية، فالانتشار الواسع لمفهوم الحكامة يطرح جملة من التناقضات والتوترات التي يعرفها عالمنا اليوم[5]، إذ يستعمله فاعلون مختلفون ويصفونه بجميع أنواع المعاني والدلالات مما زاد في غموضه[6]، يطرح مفهوم الحكامة إشكاليات على ثلاث مستويات: المستوى اللغوي أو الاصطلاحي[7]، وإيجاد تعريف موحد ومضبوط لجميع عناصره ومكوناته[8]، وكذا على مستوى النموذج المراد تقديمه بالنظر لوجود نماذج عديدة للحكامة[9]. وعليه يحاول المقال الإجابة عن الإشكالية الآتية: **إلى أي مدى يمكن اعتبار الحكامة نموذجا موحدا يمكن تصدير مضامينه لكل الدول؟**

وهي الأسباب التي دعت تخصيص هذا المقال لدراسة:

–الإطارالنظري لمفهوم الحكامة بطرح مختلف المقاربات المختلفة التي اهتمت بتحليل مضمونه.

–تناول دور المؤسسات المالية الدولية في بعث المفهوم واستخدامه وفرضه كنموذج لتحقيق التنمية.

– التطرق لإسهامات الباحثين في تطوير المفهوم وصياغة معاييره.

تشكل دراسة الحكامة محور اهتمام وملتقى عدة تخصصات علمية لارتباطها بجوانب قانونية واقتصادية وسياسية واجتماعية، ما يفرض الاعتماد على مقاربة منهجية متعددة بداية بالمنهج التاريخي لدراسة التطور الذي عرفته المفهوم عبر المراحل التاريخية خاصة المعاصرة إلى منهج تحليل المضمون لدراسة فحوى الوثائق الصادرة عن المؤسسات والهيئات المتعلقة بالحكامة،وكذا المنهج الوصفي التحليلي لغرض الوقوف على أهم ما يميزها عن بعضها البعض.

وعليه تأتي هذا الدارسة لتعميق البحث النظري حول المفهوم والمساهمة في إثراء هذا الموضوع بفتح النقاش، والبحث حول التطورات المعاصرة، والتحديات التي يشكلها مفهوم الحكامة كمدخل لإصلاح الدولة، ومدى سلامة الطرح الذي يقدمها كنموذج قابل للتطبيق مع اختلاف السياقات الحضارية للمجتمعات.

2.الحكامة بين المقاربة المؤسساتية والمقاربة الأكاديمية

يعتبر مفهوم الحكامة من المفاهيم القديمة المتجددة المثيرة للنقاش المستمر، فقد عرفت الحضارة الإسلامية هذا المصطلح بلفظ "الحكم والحاكمية" بمعنى تسيير شؤون الأمة الإسلامية وفق مناهج وقيم الشريعة الإسلامية وقد جمعها " مُحَمَّد مختار الشنقيطي" وقسمها إلى قيم البناء السياسي وقيم الأداء السياسي[10]،كما عرفته الحضارات القديمة دون تسميته، ،وارتبط "المفهوم في بداية استعماله في اللغتين الفرنسية والإنجليزية بالمجال السياسي فلم يكن يحيد عن مدلول الحكم COUVERNEMENT أو تدبير الشأن العام، غير أن التطور الذي شهده لاحقا في اللغة الأنجلوساكسونية لاسيما بالولايات المتحدة الأمريكية نقله من المجال السياسي إلى المجال الاقتصادي حيث أصبح مرتبطا بأسلوب تسيير المقاولات الصناعية والتجارية"[11] في النصف الأول من القرن التاسع عشر على يد الاقتصاديين الأمريكيين، ثم بُعث في نهاية عقد ثمانينيات القرن الماضي على يد المنظمات المالية الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتعريف معايير الإدارة الرشيدة العمومية في الدول التي خضعت لبرامج التعديل الهيكلي، كما تم تقديمه بعدها في إطار البرنامج الأممي عند تشخيصه للأزمة التي عرفتها إفريقيا بعد فشل سياسيات التعديل الهيكلي، وطرحه كوصفة تمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الربط بين الكفاءة في التسيير والفعالية الاقتصادية، وفي هذا السياق أصبح المفهوم مطروحا كنموذج للتنمية فرضته المؤسسات المالية الدولية كشرط لتقديم المساعدات للدول النامية[12].

تتجاذب مفهوم الحكامة مقاربتين الأولى مؤسساتية والثانية أكاديميةوتحاول كلاهما "مقاربة إشكاليات توزيع السلطات والمسؤوليات، وأنساق اتخاذ القرار، أدوار مؤسسات النظام الاجتماعي والسياسي، كما يمتد إلى إشكالات دمقرطة تسيير الدولة والتعبئة المدنية والمبادرات المحلية والمواطنة، ومن ثم فإن المقاربة المفاهيمية للحكامة تتعدد بين تيارات مؤسساتية وفكرية "[13].

1.2 . الحكامة من المنظور المؤسساتي

يرجع الانتشار الواسع لمفهوم الحكامة في أدبيات المؤسسات الدولية المالية والاقتصادية لدور البنك الدولي في إعادة بعثه بشكله المعاصر عبر تقريره حول التنمية جنوب الصحراء سنة 1989.حيث قدم مقاربته لحل هذه الأزمة واصفا إياهاب"أزمة حكامة"[14]، هذه المقاربة تبنتها معظم مؤسسات التنمية الدوليةمثل: صندوق النقد الدولي (FMI)، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(PNUD)، ولجنة المساعدة من أجل التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)[15].

تطرح المقاربة المؤسساتية المفهوم كنموذج لتحقيق التنمية، ولكن كمعيار لتقييم الأنظمة الحاكمة في الدول النامية وتقديم المساعدات لها. وفيما يلي عرض لأهم المؤسسات الدولية التي تناولت مفهوم الحكامة.

1.1.2الحكامة في أدبيات المؤسسات الدولية

بادرت عدد من المنظمات الدولية لاستخدام مضامين الحكامة بشكل واسع كآلية لتحقيق التنمية من خلال إبراز أهميتها في تحقيق التنمية، وتناولتها بحسب طبيعتها، وعرفتها من منظورها الخاص، ومن خلال الأهداف التي تسعى إليها

1.1.2.2البنك الدولي

في تقريره سنة **1992** حول "الحكامة الجيدة والتنمية "عرف الحكامة بأنها "الطريقة التي بواسطتها تتم ممارسة السلطة في مجال تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما من أجل التنمية"[16].

في تقريره حول التنمية سنة **1997**المعنون بـ " تقرير حول التنمية في العالم: الدولة في عالم متغير"، قدم التقرير مقترحا عاما لتناول مسألة فعالية الدولة وإعادة التفكير في دورها، والنظر للتنمية على أنها ليست مجرد الحصول على المدخلات الاقتصادية والتقنية الصحيحة، وإنما أيضا البيئة المؤسسية الداعمة لها. أي القواعد والأعراف التي تحدد كيفية استخدام تلك المدخلات، وبالتالي بداية الانتقال للحديث عن العوامل السياسية للحكامة.[17]

في تقريره حول التنمية لسنة **1999** شهد تحولا مهما بتناوله للجانب السياسيوظهور مفهوم الحكامة الفعالة[18]، وعرفها بأنها "العمليات والمؤسسات التي بواسطتها تمارس السلطة في بلد ما"[19].

وفي تقريره لسنة**2017** المعنون"الحوكمة والقانون" يشير لضرورة إعادة النظر في نظام الحكامة بسب فشل السياسات المنتهجة لتحقيق التنمية مقدما تصورا يقوم على ضرورة التركيز على فاعلية السياسات التي تُبنى على الالتزام،والتنسيق، والتعاون، ويجسد هذا النهج من خلال الجدول التالي[20]:

- جدول يبين المبادئ الثلاثة لإعادة النظر في نظام الحكامة لتحقيق التنمية

النهج التقليدي	**مبادئ إعادة النظر في نظام الحوكمة لتحقيق التنمية**
الاستثمار في تصميم **الشكل** المناسب للمؤسسات	التفكير ليس فقط في شكل المؤسسات، بل في **وظائفها** أيضا
بناء **قدرات** المؤسسات لتنفيذ السياسات	التفكير ليس فقط في القدرات بل أيضا في **تفاوت القوى**
التركيز على تدعيم **سيادة القانون** لضمان تطبيق السياسات والقواعد بنزاهة	التفكير ليس فقط في سيادة القانون، بل أيضا في **دور القانون**

انتقل مفهوم الحكامة لدى البنك الدولي من مقاربة تقنية تكنوقراطية في فهم عملية صنع السياسات تستبعد الطرح السياسي معتمدة على المنطق الوظائفي إلى التركيز على البعد السياسي، من خلال تناول قيمتين أساسيتين هما: التضمينية والمساءلة، وتعكس الأولى التركيز على المساواة في عملية الحكامة بين الأطراف المشاركة، وتنصرف الثانية إلى التركيز على مفهوم التمثيل ومساءلة كل من يتم اختيارهم من خلال آليات المراقبة الداخلية والخارجية، وإعطاء أهمية للديمقراطية في توفير بيئة مساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية، ليصل أخيرا إلى ضرورة إعادة النظر في نظام الحكامة بالدمج بين المقاربتين والتركيز على فعالية السياسات في آليات الالتزام والتعاون والتنسيق والبحث في إشكاليات التفكير، ووظائف المؤسسات وتفاوت القوى المشاركة في صناعة السياسيات، و بدور القانون بدل التركيزعلى مفهوم سيادة القانون.

1.1.3.2صندوق النقد الدول

يعرف صندوق النقد الدولي الحكامة الجيدة بأنها " هي التي تغطي جميع جوانب إدارة الشؤون العامة، القابلة للتطبيق في البلدان المستفيدة من المساعدات التقنية، وترتبط ارتباطا وثيقا ببرامج مكافحة الفساد، فقانون الحكامة الجيدة له صلة بالإدارة العمومية وموجه لجعل القرارات السياسية والاقتصادية أكثر شفافية للوصول إلى الحد الأقصى من المعلومات حول المالية العامة، وتوحيد ممارسات التدقيق والمراقبة "[21].

يربط تعريف صندوق النقد الدولي بين الحكامة الجيدة ومكافحة الفساد، وهو ما ظهر في دليل صندوق النقد الدولي لسنة **1997** حول الحكامة الجيدة، ومحاربة الفساد، ويعطي للمصطلح بعده الاقتصادي من خلال التركيز على الشفافية والمسؤولية في تسيير الموارد العمومية وتطبيق ذلك في القطاع المالي، كما قدم تعريفا آخر للمصطلح بأنه "مفهوم واسع يشمل جميع الجوانب في كيفية حكم أي بلد، بما في ذلك سياساته الاقتصادية وإطاره التنظيمي، بالإضافة إلى الالتزام بسيادة القانونّ "[22].

يركز صندوق النقد الدولي في طرحه للحكامة على البعد التقني والجوانب الاقتصادية للمصطلح، كما أن الصندوق يحاول مراجعة نظام الحكامة داخل الصندوق ذاته بسبب غياب المساواة بين أعضائه والفعالية في مواجهة الأزمات المالية خاصة أزمة **2008**، وهو ما تناوله مراجعة لنظام الحكامة داخل الصندوق بطرح مسألة حصص العضوية والقوة التصويتية التي مست بمسألة شرعية الصندوق ودوره في المجال المالي[23].

1.1.4.2البرنامج الإنمائي الأمم المتحدة PNUD

في وثيقتهالصادرة**1997** بعنوان "الحكامة من أجل التنمية البشرية المستدامة" عرف الحكامةبأنها" عبارة عن ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لتسيير شؤون بلد ما على كافة المستويات، فهو يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر الأفراد عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويسوون خلافاتهم "[24].

وفي تقريره العالمي حول التنمية البشرية لسنة**2002** الذي جاء بعنوان: " تعميق الديمقراطية في عالم مبعثر، في الفصل الثاني منه المعنون بـ" الحكامة الديمقراطية في خدمة التنمية البشرية ''ربط نجاح التنمية بوجود حكامة ديمقراطية راسخة في كل مستويات المجتمع " الحكامة الجيدة" من وجهة نظر التنمية البشرية تعني الحكامة الديمقراطية على وجه التحديد".[25]

حاول البرنامج جعل مفهوم الحكامة الديمقراطية موضع التطبيق في خطته الاستراتيجية لفترة **2008-2011**"بوصفها عملية تهدف إلى إيجاد بيئة مستدامة للإجراءات السياسية الجامعة والمتجاوبة مع المتغيرات من خلال تشجيع المشاركة الشاملة، وتدعيم المؤسسات المتجاوبة بغية ضمان المسائلة من أجل تحقيق نتائج هادفة، وترسيخ القواعد والمبادئ الدولية المتفق عليها عن طريق تدعيم الروابط التي تصل بين العمل المعياري لمنظومة الأمم المتحدة ونشاطاتها العملية".[26]

قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **PNUD** مقاربة جديدة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والسياسية والإدارية، مع إعطاء أهمية واضحة للبعد السياسي في عملية التنمية، وهو ما ظهر جليا في تعديلات البرنامج لمفهوم الحكامة معتبراالحكامة الديمقراطية عنصرا جوهريا من عناصر النظام الديمقراطي، دون أن تكون مرادفا بالضرورة للديمقراطية

في حد ذاتها، ويصفها على أنها" قيمة ومفهوم يستند إلى حقوق الإنسان ويتطلب تحقيق تقدم مستدام في التنمية البشرية"[27].

1.2.2الحكامة في أدبيات المنظمات القارية والإقليمية

انعكس اهتمام المؤسسات الدولية بطرح مفهوم الحكامة بشكل مباشر على المؤسسات والمنظمات القارية والإقليمية بالنظر لأهميته وارتباطه بقضايا رئيسية تحتل صدارة اهتمامات هذه المؤسسات من جهة، ولتأثير هذه المؤسسات الدولية وفرضها له كنموذج في سياق المشروطية الاقتصادية والسياسية من جهة ثانية، ومن بين هذه المؤسسات التي اشتغلت بمفهوم الحكامة والحكامة الجيدة:

1.1.2.2منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOCDE

تعرف المنظمة الحكامة الجيدة" بأنها تشمل مجموعة العلاقات بين الحكومة والمواطنين سواء كأفراد، أو كجزء من مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية، مع تركيز على فعالية المؤسسات والقيم التي تحتويها هذه المؤسسات مثل: المساءلة، الرقابة، النزاهة "[28].

وتركز لجنة مساعدة التنمية المنبثقة عن المنظمة على أربعة مجالات للحكامة الجيدة هي: أولوية القانون، تسيير القطاع العام، مكافحة الفساد، خفض النفقات العسكرية، كما تهتم بمسألة حقوق الإنسان وتربط عملية التنمية بمدى احترامها خاصة ما تعلق منها بحقوق المرأة[29].

تركز مقاربة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمفهوم الحكامة الجيدة على البعد التقني المرتبط بمفهوم التسيير الجيد للشأن العام، ومفهوم التنمية التشاركية، ولكنها عند تعاملها مع الدول النامية تربطها بمفاهيم الدمقرطة، ومراعاة حقوق الإنسان، وهو ما جسدته اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوربي والدول الإفريقية على وجه الخصوص[30].

2.1.2.2الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء مبادرة النيباد NEPAD

تطرقت المبادرة لمفهوم الحكامة الجيدة في الوثيقة الأساسية للنيباد باعتباره أحد شروط التنمية المستدامة من خلال طرحها لمبادرة الديمقراطية والحكامة الجيدة الهادفة " إلى دعم أطر سياسية وإدارية تقوم على مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة والنزاهة واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون"[31]، كما طرحت الوثيقة[32]إدارة للحكامة الاقتصادية والمؤسساتية تهدف لضرورة تحقيق الانتقال إلى تسيير اقتصادي يرتكز على الفعالية وتحكم أفضل في تسيير المالية العامة "[33].

يستند مفهوم الحكامة الجيدة لدى مبادرة النيباد لرؤية مستوحاة من برامج صندوق النقد والبنك الدوليين، ووفق مقاربة تتبنى تصور" توافق واشنطن " المتأثر بالأفكار النيوليبرالية من منطلق تسليمها بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه العولمة في توفير الظروف والإمكانيات الملائمة للتنمية من خلال إقامة شراكات عالمية جديدة[34]. ومن جهة أخرى تحت المشروطية التي فرضتها المؤسسات المالية ووكالات التنمية من أجل تقديم المساعدات للدول الإفريقية تحت مسمى الحكامة الجيدة، وهو ما يجسده الترحيب الدولي الذي لقيه اعتماد مبادرة النيباد لآلية التقييم من قبل النظراء لقياس نوعية الحكامة من قبل مجموعة الدول الثمانية الصناعية والاتحاد والأوربي.

تطور تصور المنظمة للحكامة الجيدة من التركز على تحسين أداء الإدارة العامة عن طريق الإصلاحات القانونية والإدارية والهيكلية الداعمةلمبدأ المساءلة والنزاهة والشفافية إلى التركيز على مبدأ المشاركة الذي يضع مبدأ المساءلة وحكم القانون في إطار عام من احترام الحريات والمشاركة.

3.1.2.2الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

عرف الحكامة بعد ترجمة مصطلح" **COVERNANCE**"بالحكم بأنها " ممارسة للسلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات، ويتكون الحكم من الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون فيها حقوقهم القانونية، ويوفون بالتزاماتهم، ويحلون خلافاتهم عن طريق الوساطة"[35].

يعتبر الصندوق أن الحكم الصالح من منظور التنمية الإنسانية هو" الحكم الذي يعزز ويدعم صون ورفاه الإنسان، ويقوم بتوسيع قدرات البشر، وخياراتهم وفرص حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع"[36].

يتطابق تصور الحكامةالمعتمد لدى الصندوق العربي مع طرح البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتركيزه على جميع الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمفهوم، وربطه بمسألة توسيع قدرات وخيارات الناس التي تشكل صلب عملية التنمية.

3.الحكامة من المنظور الأكاديمي

يرتبط مفهوم الحكامة بمشكلات وآفاق التنمية الغاية المنشودة للأفراد والمنظمات والدول، ما جعل البعض يعتبره مدخلا لإصلاح الدولة والمجتمع، وأداة لترشيد وتسيير الموارد المالية والبشرية، في هذا السياق تزخر أدبيات مراكز الدارسات والبحوث، وإسهامات الباحثين في شتى التخصصات بتناول المفهوم وتحليله من زوايا نظرمختلفة،تتراوح من النقيض إلى النقيض بحسب بالغايات الكامنة وراء استخدامه، لكنها تجمع إلى أهميته التحليلية في إطار البحث العلمي، في هذا الإطار نعرضلعدد من المراكز البحثية المهتمة بالموضوع.

1.3الحكامة من منظور مراكز البحث

تناولت عدد من مراكز البحث مفهوم الحكامة واستفاضت في تحديد مضامينه، ونذكر منها ما يلي:

1.1.3.الحكامة من منظور مركز دراسات الحكامة بجامعة أوتاوا

يعرف المعهد الحكامة بأنها "القيادة والتوجيه، فهي تعني العملية التي بواسطتها يتم أخذ زمام الحكم في المنظمات الإنسانية سواء كانت عامة أو خاصة أو مدنية "[37].

فهي تعني أنماط معقدة من التفاعل في المنظمات العامة والخاصة والاجتماعية، يشارك فيها المواطنون من خلال الأجهزة والقواعد والعمليات التي تعرف قواعد اللعبة. ويركز هذا التعريف على دور الفاعلين وخلق تواصل وترابط بينهم، كما يبرز دور القطاع العام في تمكين المواطنين من المشاركة في هذه العملية.

2.1.3الحكامة من منظور المعهد الدولي للعلوم الإدارية

يعرفها على أنها "العملية التي بواسطتها يمارس جميع أعضاء المجتمع، السلطة، الحكم، وقدرة التأثير السياسي على السياسات والقرارات التي تهم الحياة العامة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، والحكامة مفهوم أوسع من الحكومة لكونها تشمل التفاعل بين المؤسسات الرسمية، وتلك الخاصة بالمجتمع المدني"[38].

يركز التعريف على الجانب التقني والمجال الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للمصطلح، ولكنه لا يبين نوعية الحكم والفاعلين فيه، وطبيعة العلاقات بينهم، ويحمل العديد من التضمينات لاتساعه[39].

3.1.3الحكامة من منظور المركز البرلماني الكندي

يقدم المركزتعريفا لهافي إطار " بيئة الحكامة الجيدة" بحيث يرى بأنها " تتضمن شبكة معقدة من المنظمات المتفاعلة والمترابطة حول المواطنين النشطين والفاعلين،كما يوضح مختلف العلاقات بين المنظمات وبيئتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل مفهوم العولمة، وأثرها في البيئة الوطنية بتبين دورها في خلق توازن بين بيئة الحكم المحلي والعالمي، وبين فعالية الدولة والمجتمع المدني وفعالية السوق والعدالة الاجتماعية "[40].

4.1.3الحكامة من منظور مركز دراسات وبحوث الدول النامية

يعتبره من المفاهيم المراوغة حتى بين الذين يتفقون على جدية القضية التي يشير إليها بدليل استخدام عدة مصطلحات له، ولا يحيل في لغته الأصلية إلى الحكم بل إلى أسلوبه أو طريقته، وهو" الأسلوب الذي تتوافر فيه عناصر معينة في مقدمتها الالتزام بحكم القانون، والرشادة في صنع القرار على كل المستويات ،وخصوصا مستويات الحكم العليا، والابتعاد عن تركيز السلطة في أيدي محدودة أو في مؤسسة واحدة، وتوفير الشفافية في أسباب ما يتخذ من قرارات، ومساءلة كافة المسؤولين عما يقومون به، والالتزام بالتكافؤ في توزيع الخدمات والأعباء العامة، والقابلية للاستجابة لمطالب المواطنين وتوسيع دائرة المشاركة في صنع القرار، واندراج ما يتخذ من قرارات في إطار رؤية استراتيجية واضحة للمواطنين"[41].

يركز هذا التعريف –الذي جاء واسعا–للحكامة على حصر آلياتها في البعد السياسي للمفهوم، واعتباره قضية سياسية بالدرجة الأولى تتعلق باتخاذ القرار في أعلى المستويات، وأسبابه ومدى المسؤولية عنه، دون الإشارة إلى فواعلها ونطاق تفاعلاتهم.

2.3. الحكامة من منظور إسهامات الباحثين

يرجعالاستعمال الواسع لمفهوم الحكامة لتوظيفه من قبل المؤسسات المالية الدولية في سياق البرامج الموجهة إلى الدول النامية المسماة برامج التعديل الهيكلي، ولكن أصولهتعود لتراكمات نظرية ومعرفية سابقة لهذا التوظيف، كما أن إعادة بعثه ساهمت في ظهور محاولات لتقديم تعريف أكثر دقة وشمول، في محاولة لتفكيك المفهوم، وتحديد دلالاته الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وإظهار المبادئ الأساسية والإجراءات التي يقوم عليها.

وفيما يلي عرض لعدد من إسهامات الباحثين وتصوراتهم لمفهوم الحكامة المتميزة باختلاف التخصصات المنتمية لها من الأدبيات الاقتصادية السياسية القانونية والاجتماعية، ومحاولة كل منها توظيفه بما يخدم غاياتها التحليلية.

1.2.3الحكامة في الأدبيات الاقتصادية

يُرجع جل الباحثين جذور تصور مفهوم الحكامة إلى إدارة الأعمال وتسيير المؤسسات والشركات في ثلاثينيات القرن الماضي، مثل أعمال رونالد كوس RonaldGOAS الذي قدم مقالا بعنوان طبيعة الشركة « The nature of the firm» سنة 1937 حيث وضع إشكالية افتراض أن تنظيم التبادلات لا يتم حسب أسعار السوق فقط، وأدخل في الاقتصاد الفكرة التي تشير لوجود أنماط مختلفة من التنظيم والإدارة، والنظام المشكل من خلال هذه الأنماط المختلفة من التنظيم المحدد لشركة ما، وهو ما تم تسميته لاحقا " حكامة الشركات"[42].

والتي تعني "الأجهزة المكونة من طرف الشركة للوصول إلى تنسيق داخلي فعال يمكن الشركة من تنمية وتطوير شبكاتها، وإعادة النظر في الهيراركيات الداخلية وتطبيق معايير العمل بالتعاقد"[43].

في ذات السياق بنى Oliver Williamson دراساته في سنوات السبعينيات من القرن الماضي على دراسات وأعمالRonald Coase حيث أصبح مفهوم حكامة الشركات محور الاقتصاد المؤسساتي الجديد من خلال بنية المؤسسات، ويعرفها بأنها " مجموعة ميكانيزمات التنسيق التي تحكم التنظيم الداخلي للمؤسسة بهدف تحقيق فعالية أكبر"[44].

مما سبق يتضح لنا أن الحكامة ظهرت في القرن العشرين داخل الشركة أو المؤسسة الرأسمالية في سياق الأسئلة المرتبطة بتكييف القرار الاستراتيجي، واختيار القادة، ويتجسد هذا من الناحية النظرية فيما سمي حكامة الشركات أو حكامة المؤسسات في نظرية الخيار العقلاني، ونظرية تكلفة المعاملات، والمقاربة التعاقدية للشركة، والاقتصاد المؤسسي الجديد، فخضع المفهوملتحليلات وفق منهجية العلوم الاقتصادية، وتشكل نظرية تكلفة المعاملات لرونالد كوس المصفوفة المفاهيمية للحكامة المعاصرة[45].

لقد وجهت عدة انتقادات لهذه المقاربة المستندة إلى نظرية تكلفة المعاملات والاقتصاد المؤسسي الجديد، والمتبنية لتوجه نيوليبرالي يقوم على عدم جدوى تدخل الدولة، وتبرير التدخل لدعم القطاع الخاص، وتسليع المعرفة والتربية والتكوين وخصخصة المرافق والأملاك العامة، خاصة وأن هذه المقاربة تبنتها المؤسسات المالية الدولية ووضعتها كشرط مقابل المساعدات والقروض الموجهة للدول النامية[46].

هذه الأفكار المتأثرة بالتوجه النيوليبرالي الذي تمثل مدرسة شيكاغو أهم روافده الفكرية الداعية إلى بقاء الدولة في حدود ضمان التنظيم الذاتي للسوق، فالمؤسسات السياسية مهمتها السماح فقط بحرية القوى الاقتصادية واحترام قواعد المنافسة. وهكذا، فإن تطور النظريات الاقتصادية فضل ظهور فكرة الحكامة وعناصر القوة الناعمة المرتبطة بها، مقارنة بالقوة الصلبة لمفهوم الحكومة[47].

هناك عدد من الأفكار أكثر راديكالية تدعو لوضع حد لهيمنة الدولة على الفعل العمومي، وعدم تسيس هذا الأخير من خلال أسلوب الحكامة من بينها JAMES Buchananالذي يرى أن السوق أفضل ضمان للمصلحة العامة من السياسة، وهذه النظريات تهيمن على البحوث حول حكامة الشركات وتأثر على المجالات الأخرى[48].

2.2.3.الحكامة في الأدبيات السياسية –القانونية – الاجتماعية

لماسبق،فالملاحظأن المفهوم تم طرحه في صيغته المعاصرةكمعيار لنموذج اقتصادي جديد في الأدبيات الاقتصادية، الأمر الذي كان له أثر على المجال السياسي وأحدث جدلا واسعا في البلدان الغربية وجعل من إصلاح الدولة والمناجمنت العمومي الجديد قضية مركزية، في سياق البحث عن حل للإشكالات التي عرفتها المجتمعات الغربية بعد أزمة دولة الرفاه والأزمة المالية التي عرفتها في ظل العولمة وتأثيراتها، وإفرازاتها المتعلقة بتحولات الدولة، أزمة الشرعية والقابلية للحكم، أزمة التسيير العمومي ...الخ.

تم تداول مفهوم الحكامة في الدارسات الاجتماعية والسياسية والقانونية بشكل واسع وفي مختلف التخصصات، ومن بين الدارسات التي تطرقت له في سياقالإجابة عن إشكالية القابلية للحكم كتاب في علم الاجتماع السياسي بعنـــوان " Les démocraties sont-elles gouvernables" لكل من Jean Leca et Roberto Papiniيطرح الحكامة كأحد الحلول الممكنة لتجاوز (عدم القابلية للحكم) في الديمقراطيات[49].

في نفس الاتجاه تم تناوله في كتاب بعنوان "مفهوم الحكامة وتطبيقاته" دراسة نقدية للمفهوم وخصائصه الأساسية من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي والسياسة المقارنة، و علاقة الحكامة بالسلطة السيادية وبديمقراطية الحكامة في مختلف القطاعات ومستويات التدخل خاصة السياسات العمومية، المدن، الاتحاد الأوربي، والعولمة، لمؤلفيه Guy Hermet, Ali Kazancigil et Jean-François Prud'homme[50]

في سياق متصل مع طرح أزمة القابلية للحكم طرح Patrick Le Gales تصورا لمفهوم الحكامة الحضرية في محاولة لتقديم حل للأزمة التي تعرفها حكومة المدن في فرنسا بالانتقال من حكومة المدن إلى الحكامة الحضرية التي تعني تجاوز مفهوم حكومة المدينة القائم على الدولة والجماعات المحلية كفاعلين أساسين إلى نظام شبكي متعدد الفاعلين والمراكز قائم على التنسيق والشراكة والتفاوض والتسوية[51].

انتقل المفهوم بعد ذلكلحقل تحليل السياسات العامة من خلال طرح مفهوم شبكات السياسات الذي يعكس التغير في مقاربات اتخاذ القرار وصنع السياسيات العامة في مجتمعات تتسم بالتعقد والتمايز وكثافة شبكات المصالح المستقلة، والانتقال إلى أنماط التنسيق الأفقي بين مختلف الشركاء، وفي هذا يرىyannis Papadopoulos بأن تطوير الحكامة أمر لا مفر منه في المجتمعات المتمايزة والمعقدة ويعرفها بأنها "اتخاذ القرارات وتطبيقها بطريقة أفقية أكبر، داخل "شبكات السياسات". تشمل هذه الشبكات جهات فاعلة عامة وحكومية وقبل كل شيء الجهات الفاعلة الإدارية، التي يمكن أن تمثل عدة مستويات إقليمية، فضلاً عن الخبراء وممثلي المصالح (أصحاب المصلحة) (les stakeholders)، الذين يختلفون وفقًا للقضايا المعنية "[52].

يقوم هذا التصور لمفهوم الحكامة على تعدد الفاعلين وتفاعلهم في شكل شبكات مستقلة بغية تجاوز معوقات التسيير الفعال الذي سببته المركزية وأنماط التسيير البيروقراطي[53]، مركزا على قدرة هؤلاء الفاعلين على حل المشاكل والاعتماد على قدراتهم في ذلك، لكنه لا يقدم في المقابل تصورا شاملا لجميع أبعاده[54].

في مقابل التصور المركز على أهمية تتعددالفاعلين في صياغة تصور الحكامة،يقدم Osborne et Gaeblerتصورا مغايرا لمفهوم الحكامة بطرح نظرية " إعادة اختراع الحكومة " بالدعوة لضرورة إدارة الدولة وفق النموذج الريادي الذي تسير به المشاريع التجارية، والاعتماد على آليات السوق الحرة (مبدأ تغطية التكلفة، رسوم الانتفاع، وتسعير الخدمات)، أي المطالبة بإصلاح دور الحكومة وجعلها تعمل بطريقة مشابهة لعمل الشركات والمقاولات.

لم يعد الأمر يتعلق بحجم الحكومة أقل أو أكثر، بحيث يعتبران أن المشكلة تتعلق بعدم وجود الحكامة الجيدة " فالحكامة بالإدارة الحسنة هي العملية التي نحل بها مشاكلنا بصورة جماعية، ونلبي حاجات مجتمعنا، والحكومة هي الأداة التي نستخدمها، والأداة عتيقة الطراز فات أوانها، وقد بدأت عملية إعادة الاختراع فنحن لسنا بحاجة إلى " برنامج جديد "... نحن بحاجة إلى إعادة تركيب هيكلية أمريكية "[55].

من حقل المالية العمومية يعرف "حركات مُحَمَّد" الحكامة بأنها: " شتى الآليات والميكانيزمات التي تضبط ممارسة الحكم في كل أبعاده السياسية الاقتصادية والإدارية والثقافية، وفق مقاربة متجددة قوامها المشاركة في اتخاذ القرار والتقويم المستمر للإنجازات من أجل تهيئة المجتمع للتحديث، وذلك بالعمل على توفير الشروط اللازمة للإنجاز والإبداع "[56].

التصور المقدم يرى في الحكامة تبلور سيرورة للمجتمع من خلال عدة عوامل مؤسساتية وبيداغوجية وتنظيمية وتشريعية وثقافية جد معقدة، وتشمل الميكانيزمات والمؤسسات التي تمكن الأفراد ومجموع شرائح المجتمع من تضبيط مصالحهم، وممارسة حقوقهم، ونطاقها يتجاوز الدولة إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني.

أما "جاك شوفالييه" فيرى أنه في ظل التطور الحاصل في المجتمعات المعاصرة، وعدم قدرة تقنيات الحكومة المتسمة بمنطق الهيمنة من جانب واحد على فرض سلطتها بفعل تآكل مفهوم السيادة تحت تأثيرات العولمة، تطرح الحكامة كنموذج دولتي جديد قائم على ثلاث محاو[1]تتمثل في: "الجمع بين العام والخاص باشراك فاعلين متعددين في عملية أخذ القرار،أولوية الحلول التوافقية (التشاركية)، الأشكال الأفقية للتعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة "[57].

يطرح Daniel Mockleفي كتابه حول الحكامة القانون والدولة : أسئلة القانون في الحكامة العامة ويرى بأن "الحكامة تمثل ابتكار نهاية القرن العشرين الذي يعكس ريادة علوم التسيير وبالتحديد المناجمنت العمومي الجديد في تصوره للمنظمات العامة القائم على تصور إيديولوجي نيوليبرالي، فهي تعكس ظهور نموذج جديد شامل لتنظيم الدولة وأدوارها وآليات تسيير المؤسسات العامة والخاصة ، ليتراجع في ظله النموذج التقليدي للإدارة العامة القائم على القانون العام والقانون الإداري تحديدا لفائدة آليات التسيير المستعارة من القطاع الخاص، حيث البحث عن (الفعالية، الاقتصاد ، الكفاءة) هو جوهر هذا النموذج الجديد"[58].

في حين يرى "علي بن مُحَمَّد" أن عبارة الحكم الصالح " غامضة مبهمة لمشكلة في غاية الوضوح، ويكفيها اتهاما أنها قد صنعت خصيصا لبلداننا المتخلفة من قبل أجهزة البنك والصندوق الدوليين ليكون الحكم الصالح مقياس لمنح القروض والهبات على أن تكون هي مرجع تقويم من هو صالح وفق معاييرها الخاصة، ومصالح الدول المهيمنة، لا يوصف الحكم بأنه صالح أو غير صالح بل بأنه ديمقراطي أو غير ديمقراطي، ولا مخرج لنا سوى طريق الشرعية في قيام نظم سياسية مستندة إلى الاختيار الشعبي"[59]، وعليه يربط بين مسألة الحكامة والشرعية ويعتبرها وحدها الكفيلة بتحقيق الديمقراطية.

بينما يعتقد"رضوان بروسي" أن الأفكار التي يطرحها تصور الحوكمة تشكل" اتجاها يتجاوز المنظور العقلاني القانوني (الدولة الفيبرية) يستمد مرجعيته بالأساس من المنظورات النيوليبرالية الداعية إلى تكريس منطق دولة الحد الأدنى، وهذا يتجلى في إدراج السوق كمفهوم مركزي ومفاهيم أخرى مرتبطة به (الخصخصة) في مختلف الإصلاحات على المستويين الإداري والاقتصادي "[60].

وعليه، يعتبر الحكامة تجسيدا لسياسات وبرامج المؤسسات المالية الدولية الداعية إلى تحرير الأسواق وخصخصة القطاع العام من خلال طرحها لبرامج التعديل الهيكلي والتي تم تطعيمها لاحقا بمضامين سياسية وتقديمها للدول النامية كنظام جديد تحت مسمى الحكامة الجيدة.

4. خاتمة:

من المفاهيم كثيرة الاستعمال والمثيرة للجدل التي تتجاذبها تخصصات مختلفة، يطرح مصطلح الحكامة نقاشا واسعا بداية من أصوله وترجمته إلى توظيفه والغايات من تقديمه، فيطرحه البعض كنموذج يمكنه إصلاح الدولة والمجتمع وأداة فعالة لتسيير أفضل للموارد المختلفة للمنظمات العامة والدول والهيئات الدولية، في المقابل يعتبره البعض الآخر مجرد مسمى جديد لمضمون قديم يأتي في سياق إعادة تسويق برامج التعديل الهيكلي للمؤسسات المالية، لكنه في كل الأحوال يشكل صياغة مختلفة لصناعة القرار العمومي تتجاوز المنطق القانوني البيروقراطي الفيبري إلى المنطق المناجيريالي التسييري الذي يعكس ريادة المناجمنت العمومي الجديد.

لقد توصلت من خلال هذه البحث إلى النتائج التالية:

-الحكامة مفهوم غامض يحمل معاني متعددة ويستخدم في حقول معرفية ومجالات مختلفة وفضاءات متنوعة،يوظف كمفهوم تحليلي في إطار البحث العلمي، وكمفهوم معياري لتحقيق غايات سياسية، يجد المصطلح أصوله في إدارة الأعمال والشركات.

- تباين تعاريف الحكامة يؤدي إلى إشكالية قياسها،بحيث تتضمن مفاهيم يصعب إخضاعها للقياس مثل رفاه الإنسان والفرص والحريات، كما تتضمن مصطلحات تمثل نتائج وليس مدخلات مثل تحقيق التنمية ما يجعل عملية ضبط تعريف جامع صعبة المنال، وهو الحال في العلوم الإنسانية والاجتماعيةحيث المعتقدات قوية ولكن الأدلة والبراهين القابلة للقياس معقدة.

-يعبر المفهوم عن أزمة القابلية للحكم في المجتمعات الغربية مع بداية طرح أزمة دولة الرفاهية، وتمت إعادة بعثه عبر المؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية كمدخل لتحقيق التنمية، يقدم تصورا لدور الدولة، السوق، المجتمع، والعلاقات بينها في سياق البحث عن تحقيق النتائج.

-يعمل وفق مستويات متعددة ويطبق على المستوى المحلي والجهوي والعالمي، ويقوم على إلغاء التمييز بين العام والخاص، أين نجد الفاعلين هم أصحاب المصلحة، كما يشير إلى عملية تنسيق وتفاوض لصفقات ومعاملات ومساومة وليس فضاءللمناقشات والمداولات، وتشكل الرهانات القطاعية والتقنية والخبراء دورا مركزيا فيه، ولا يرتبط بالخيارات السياسية للمجتمع في مجملها.

–يعكس تصورا بمرجعية فكرية نيوليبرالية لتسيير شؤون الدولة والاقتصاد والمجتمع في السياق الأنجلوساكسوني بعد أزمة دولة الرفاه، تتبناه المؤسسات المالية الدولية تحت مسمى "الحكامة الجيدة"، قامت بتصديره وفرضه كنموذج لإصلاح الدول النامية والفقيرة في سياق المشروطية الاقتصادية والسياسية.

– رغم الاختلاف بين المؤسسات والباحثين في تحديد مفهوم جامع للحكامة وتشخيص معاييرها ومؤشراتها وترتيبها بحسب اختلاف أولوياتهم وغاياتهم من استخدامها، ولكن نجد شبه إجماع على أهمية معاييرها ممثلة في: الشفافية، المشاركة، والمساءلة بالنظر للعلاقة الترابطية التي تجعل تحقيق واحدة منها رهين بتجسيد الأخرى.

لماسبق نقترح:

–ضرورة تفسير مفهوم الحكامة بشكل دقيق على اعتبار أنّ الخلافات حول المفهوم على مستوى المجتمع العلمي واللغوي، وحتى على مستوى الحقل المعرفي الواحد تسهم في زيادة غموضه.

–دراسة المفهوم وفق مقاربة متعددة التخصصات تُراعي جميع الأبعادوتتكيف مع السياق المحلي وخصوصياته.

– استيراد المفاهيم لا يصنع تحولا ولا يُغير واقعا لأنها تُجسد سياقات صانعيها، فالعالم اليوم وخاصة الدول الصناعية تعيش الموجة الثالثة أي من المناجمنت العمومي الجديد نحو الحكامة العامة الجديدة[61].

–على الدول النامية الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال الإصلاح ولكن مع تكييفها مع السياق الحضاري الاجتماعي والثقافي لدولها، على اعتبار أن مصطلح الحكامة هو محصلة تجربة ممتدةلقرون من الزمن في المجتمعات الغربية، يعبر عن نسق متكامل يشمل مناهج وتقنيات في الحكم والتسيير وفق مقاربة متعددة تشمل الاقتصاد والسياسية والاجتماع والقانون تستخدم مختلف المعارف التي تتيحها نتائج العلوم والتطبيقات العلمية والتقنية.

– يحتاج تجسيد الحكامة القائمة على مقاربة تشاركية في الدول النامية والجزائر واحدة منها دور الدولة الوطنية الفاعل وليس المهمين، فعدم تدخلها وانسحابها سيُسهم في انهيار الدول ذاتها وليس في تحويلها لدولة فعالة.

6. قائمة المراجع:

- **القواميس:**

1–ابن منظور أبو الفضل جمال الدين مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات،بيروت، ج 5 ، لبنان،2005.

- **المؤلفات:**

1–رشيد السعيد، كريم لحرش، الحكامة الجيدة بالمغرب، ومتطلبات التنمية البشرية المستدامة، طوب بريس، المغرب، الطبعة الأولى، الرباط، 2009.

2– سلوى شعراوي جمعة وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، ط *1* ، *2001*.

3-زهير الكايد، الحكمانية *COVERNANCE*: قضايا وتطبيقات، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

4-نيفين حلمي صبري مصطفى، أوروبا ودعم التنمية في إفريقيا، دراسة في الموقف الأوربي تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الإفريقية – في استراتيجية التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة: آفاق الشراكة من أجل التنمية في إفريقيا، تحرير مصطفى كامل السيد، مايكل لانج، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، *2003*.

5-توفيق راوية، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، *2005*.

6-ديفيد اوزربون وتيد غابلر، إعادة اختراع الحكومة: كيف تحول روح المغامرة القطاع العام، ترجمة مُحَّد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ،2011.

7-مُحَّد حركات، الاقتصاد السياسي والحكامة الشاملة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.2010.

8-مُحَّد المختار الشنقيطي، الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية من الفتنة الكبرى إلى الربيع العربي، منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، الدوحة، 2018.

***باللغة الأجنبية**

1-Jean Leca et Roberto Papini, Les démocraties sont-ellesgouvernables ? Economica, Paris, 1985.

-2-Guy Hermet, Ali Cazancigil Et Jean-François Prud'homme, La gouvernance, un *2* concept et ses applications. Paris, Éditions Karthala, 2005.

3- Yannis Rapadopoulos, "Démocratie, gouvernance et management de *3* l'inderdépendance: des rapports complexes ". In : Javier SANTISO, Javier Santiso, À la recherche de la démocratie, Editions Karthala,« Recherches internationales »,2009.

4-Daniel Mockle, la gouvernance le droit et l'état, les questions du droit dans la - .gouvernance publique, bruylante, bruxelle,2007

5-Ali Cazancigil, la gouvernance - pour ou contre Le Politique ? armand colin, paris, 25 aout 2010.

- **المقالات:**

1- رضوان بروسي، من الدولة الفيبرية إلى الحوكمة كمنظور دولتي جديد، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 38، 2013/06.

2- سمير بلمليح، "الحكامة الجيدة" أو نهاية زمن السياسة، مجلة مسالك في الفكر والسياسية والاقتصاد، المغرب، العدد *25/26*، *2104*.ص 161-174.

3-نجيب جيري، الحكامة وسؤال المدلول: مقاربة إبستمولوجية في المفهوم والسياق المرجعي: قراءة نقدية، مجلة القضاء الإداري، المغرب، مج 02، العدد 04، 2014، ص 144 -165.

***باللغة الأجنبية**

1-Bernard Cassen, "Le piége de la gouvernance". "Le Monde diplomatique", juin 2001

-2-françois–castaing, " la gouvernance: défis d'une approche non normative", revue idara (numero spécial) ،actes du colloque international sur la gouvernance, Alger 20 – 21 novembre 2005, vol 15, n° 2, 2005.
-3-Daniel Kaufman, Repenser la bonne gouvernance: dialogue sur la gouvernance et développement au Moyen-Orient et en Afrique du nord, Paris, Beyrouth, Rabat et Washington: 2003.
-4-Thomas, G. Wiss, Governance, good governance and global governance: conceptual an Conceptual challenger" Third world quartery vol. 21 N°05, 2000.
5- Gerry Stoker ،governance as theory: five propositions ،international social science journal ،Vol. 50, No. 1. 2008.

- **المداخلات:**

1-*مصطفى كامل السيد وآخرون، أعمال مؤتمر الحكم الرشيد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، يومي* 30-31 *مارس* 2003 *مقدمة، ص ح، ط، مصر.*

باللغة الأجنبية:

1-Bonnie Campbell, " gouvernance: un concept apolitique Communication pour la table ronde " Quel modèle politique sous-jacent au concept apolitique de gouvernance ?", séminaire d'été de haut conseil de la coopération internationale:" le développement: pour un débat politique", Mardi 29 Août 2000,Dourdan (France).

- **الأطروحات والرسائل**

1-بن عبد العزيز خيرة، الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014.

2- أحمد صادق زاوي، الحكم الراشد، المؤسسات والنمو الاقتصادي. العوامل المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، 2016/2017.

3-رضوان بروسي، الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا، دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات نوعية الحكم، رسالة ماجستير، كلية الحقو ق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008/2009.

4-مايغا بوبكري، إشكالية الحكم الرشيد في المسار الديمقراطي لبوركينافاسو، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر.2003.

- **التقارير:**

1-البنك الدولي، تقرير سنة 1997 عن التنمية في العالم -الدولة في عالم متغير -01-09-1997.

-البنك الدولي، تقرير عن التنمية *1999/2000* : دخول القرن الواحد والعشرون، الفصل الخامس: تحقيق اللامركزية: إعادة التفكير في شكل الحكومة.

2- تقرير البنك الدولي لسنة *2017* المعنون " الحوكمة والقانون "، الرسائل الرئيسية.

3- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إدماج مكافحة الفساد في التنمية، مذكرة تطبيقية، ديسمبر *2008*.

4- وثيقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد)، أبوجا، أكتوبر *2001*.

***باللغة الأجنبية**

1-World Bank, Report On Governance And Development, Washington, D.C– 1992.
2-The Role of the IMF in Governance Issues: Guidance Note, Approved by the IMF Executive Board,25 July 1997.
3-PNUD, Rapport mondial sur le développement humain 2002 : Approfondir la démocratie dans un monde fragmenté. New York : De Boeck.2002.
3-OCDE, Le développement participatif et la bonne gestion des affaires publiques, lignes directrices sur la coopération pour le développement, France : service des publications OCDE ,1995.

- **مواقع الانترنيت**

1-صندوق النقد الدولي، صحيفة الوقائع على الرابط:
http://www.imf.org/external/np/exr/facts/gov.h تاريخ الاطلاع: 3/04/2018
2-البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 " خلق فرص للأجيال القادمة "، ص 101. على الرابط:
ww.undp.org/rbas/abychapter.htm

3-UNDP, " governance for sustainable human development: A UNDP policy document (1997).p3 on site http://mirror.undp.org/magnet/policy/chapter1.htm#c ,
-Charles Moumouni, Carlos Nkoa, "le double langage du Nepad des flux de capitaux étrangers pour un développement endogene", perspective Afrique, Vol 1, n2, 2005, p174. sur le site suivant:
www.perspaf.org/fileadmin/Articles/Volume1/Numero2/PA_Vol1_No2_pp.171-186.pdfConsulter le : 3/07/2019.
4-Paul Prevost et autres, " projet sur les collectivités apprenantes démocratie, e-démocratie etgouvernance: " esquisse de définitions ", rapport de cefrio, quibec, janvier 2003, p 22. Sur le site suivant :
http://www.cefrio.qc.ca/rapports/E-democratie_Esquisses%20de%20d%E9finitions.pdf Consulter le : 20/02/2018
-Robert Miller, the ecology of governance and parliamentary accountability", in parliamentary center World Bank institute, parliamentary accountability and good governance. on site:
http://www.parlcent.ca/publications/pdf/sourcebooktext.pdf. Consulterle :06/01/2019
5-Lorrain Dominique. Administrer, gouverner, réguler. In : les annales de la recherche urbaine, n°80-81, 1998. Gouvernances. Sur le site suivant
https://www.persee.fr/docAsPDF/aru_0180-930x_1998_num_80_1_2200.pd. Consulter le : 09/01/2017.
6-Tournier, Charles le concept de gouvernance en science politique papel politico, vol. 12, núm. 1, enero-junio, 2007, p 68. Sur le site suivant :
www.redalyc.org/pdf/777/77716564004.pdf. Consulter le :04/12/2018.
7-Le Gales Patrick. Du gouvernement des villes à la gouvernance urbaine. In : Revue française de science politique, 45e année, n°1, 1995. pp. 57-95. Sur le site suivant :

https://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_1995_num_45_1_403502 Consulter le : 20/*03/2019*.
8-George Rederickson, public administration? governance, governance everywhere p 8.on site
http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.537.8624&rep=rep1&type=pdf. cons
9-Jacques Chevallier, la gouvernance, un nouveau paradigme étatique ?,revue française d'administration publique 2003/1 (no105-106), p207. Sur le site suivant :https://www.cairn.info/revue-francaise-d-administration .Consulter le :13/08/2019.

---

[1]رضوان بروسي، من الدولة الفيبرية إلى الحوكمة كمنظور دولتي جديد: رؤية نقدية، المجلة العربية للعلوم السياسية، تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 38، 06/2013، ص59.

[2] سمير بلمليح، "الحكامة الجيدة" أو نهاية زمن السياسة، مجلة مسالك في الفكر والسياسية والاقتصاد، المغرب، العدد 25/26، 2104، ص 162.وأيضا:

Bernard Cassen,"Le piége de la gouvernance"."Le Monde diplomatique", juin 2001, p28

[3]رشيد السعيد، كريم لحرش، الحكامة الجيدة بالمغرب، ومتطلبات التنمية البشرية المستدامة، طوب بريس، المغرب، الطبعة الأولى 2009، الرباط، ص 12.

[4]françois–castaing, " la gouvernance : défis d'une approche non normative", revue idara (numero spécial), actes du colloque international sur la gouvernance, Alger 20 – 21 novembre 2005, vol 15, n° 2, 2005, p 9.

[5]تضاف إليها مصطلح " الحكامة " صفة"الجيدة" "الرشيدة"،وتعني الاهتمام بالبعد المعياري المرتبط بنوعية الحكامة، والتي وضعتها المؤسسات المالية الدولية للدول المستفيدة من مساعداتها، وعليه سنستعمل هذه الصفة في هذا سياق المشروطية لكون المصطلح يعد مكتفيا بذاته.

[6]Ali Cazancigil, la gouvernance - pour ou contre Le Politique ?, armand colin, paris, 25 aout 2010, p17.

[7]دراسة الاشتقاق اللغوي لمصطلح الحكامة في عديد القواميس العربية لم تقدم لنا أي نتيجة عدا "حكمه في أموره: جعل إليه الحكم فيها والتصرف" أنظر في هذا: ابن منظور أبو الفضل جمال الدين مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان،2005. ج 5، ص 173. وتبقى الكلمة دخيلة على الاستعمال في العربية فهي ترجمة حرفية للكلمة الفرنسية "GOUVERNANCE" والانجليزية " COVERNANCE" والعديد من المفاهيم قد لا يكون لها ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس المعنى أو الدلالات التي تعكسها باللغة الفرنسية أو الإنجليزية، ومصطلح الحكامة مثال يجسد هذه المسألة، فقد تمت ترجمته إلى عدة مصطلحات: الحكم وأسلوب الحكم، إدارة شؤون الدولة والمجتمع ، الحاكمية ، الحوكمة، الحكمانية...، وهي ترجمة لا تعكس دلالة المفهوم ومحتواه والهدف المقصود منه أنظرا في هذا : سلوى شعراوي جمعة وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، ط 1، 2001 ص 8.

[8]من الأسباب التي ساهمت في الغموض الذي يحيط بمفهوم الحكامة –إضافة إلى مشكلة الترجمة –"تعدد التعريفات حول طبيعة ومحتوى هذا المصطلح إلى حد اعتبار بعض الباحثين أن الحديث عنه مثل الحديث عن الدين حيث المعتقدات قوية للغاية، ولكن الأدلة والبراهين القابلة للقياس معقدة للغاية، أنظر في هذا: سلوى شعراوي جمعة وآخرون، مرجع سابق، ص 8.

[9] يعرف نموذج الحكامة بأنها " مجموعة مميزة أو تجمع لهياكل إدارية ومسؤوليات (وظائف) وعمليات (ممارسات) منسجمة منطقيا مع بعضها البعض، فالهيكل يعبر عن المعايير التي يتم بموجبها اختيار وتحديد عمليات مجالس الإدارة التي يتم إنشاؤها وفقا للتشريعات والأنظمة السياسية، بينما تعبر المسؤوليات (المهام والوظائف) عن ماهية الحكمانية، أما العمليات فتعبر عن كيفية ممارسة وظائف الحكمانية. لمزيد من التفاصيل أنظر في هذا: زهير الكايد، الحكمانية COVERNANCE: قضايا وتطبيقات، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.، ص ص 29،30.

[10]حيث يرى بأنه لكل منظومة قيم سياسية خلقية فلسفية تؤطرها وأن مرجعية الوحي القرآني والنبوي هي المرجعية الأولى الملزمة في الإسلام ثم سيرة الخلفاء الراشدين خصوصا إذا تعضدت بإقرار جمهور الصحابة ورضاهم، وهي تستمد مرجعيتها من وصية النبي ﷺ " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الرشدين المهديين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ": أنظر في هذا: مُحَمَّد المختار الشنقيطي، الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية من الفتنة الكبرى إلى الربيع العربي، منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى،الدوحة، 2018. ص109ومايليها.لتفصيل أكثر راجع: بنعبد العزيز خيرة، الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014.

[11] سمير بمليح،" الحكامة الجيدة " أو نهاية زمن السياسة، مرجع سابق، ص 161.

[12]تظهر الخطابات الأولى عن مصطلح الحكامة في المؤسسات المالية الدولية في كتابات البنك الدولي، في كتاب نشر في عام 1986، بعنوان: استراتيجيات للتنمية الإفريقية. دراسة لجنة التنمية الإفريقية. مقال للكاتب: Benno J. Ndulu حول موضوع "الحكامة والإدارة الاقتصادية".

[13]نجيب جيري، الحكامة وسؤال المدلول: مقاربة إبستمولوجية في المفهوم والسياق المرجعي: قراءة نقدية، مجلة القضاء الإداري، المغرب، مج 02، العدد 04، ص 146.

[14]تمثلت هذه المقاربة في تقديم مجموعة من المبادئ التي أسست لمفهوم الحكامة الجيدة مثل: الشفافية، المساءلة، مكافحة الفساد، تقليص دور الدولة وخفض النفقات العامة، اللامركزية، وتلك المبادئ التي أصبحت محتوى وعناصر المشروطية في إطار" توافق أو إجماع واشنطن"consensus de Washington".

[15] رضوان بروسي: الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات نوعية الحكم، رسالة ماجستير، كلية الحقو ق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009/2008، ص 128.

[16]World Bank, Report On Governance And Development, Washington, D.C–1992, p1.

[17]البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم –الدولة في عالم متغير –01/09/1997، ص03 وعلى الرابط:

http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/142321468338941655/World-development-report-1997-the-sta

[18]Bonnie Campbell, " governance: un concept apolitique Communication pour la table ronde " Quel modèle politique sous-jacent au concept apolitique de governance?", séminaire d'été de haut conseil de la coopération internationale:" le development: pour un débat politique", Dourdan (France), Mardi 29 Août 2000?" op.cit. p12.

ويتضمن هذا التعريف ما يلي" :

-العملية التي من خلالها يتم اختيار الحكومات ومساءلتها، ومراقبتها وتغييرها.

-قدرات الحكومة لإدارة الموارد وتموين الخدمات بفعالية، وصياغة ووضع سياسات وتشريعات جيدة.

-احترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية أنظر في هذا:

Daniel Kaufman, Repenser la bonne gouvernance : dialogue sur la gouvernance et développement au Moyen-Orient et en Afrique du nord, Paris, Beyrouth, Rabat et Washington : 2003.p3.

[19] البنك الدولي، تقرير عن التنمية 1999/2000: دخول القرن الواحد والعشرون، الفصل الخامس: تحقيق اللامركزية: إعادة التفكير في شكل الحكومة، ص 121.

[20]– تقرير البنك الدولي لسنة 2017 المعنون " الحوكمة والقانون "، الرسائل الرئيسية، ص04.

[21]The Role of the IMF in Governance Issues: Guidance Note, Approved by the IMF Executive Board,25 July 1997, pp1,2.

وأيضا: أحمد صادق زاوي، الحكم الراشد، المؤسسات والنمو الاقتصادي. العوامل المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان–، 2017/2016، ص ص 30، 3.

[22] صندوق النقد الدولي، صحيفة الوقائع على الرابط: http://www.imf.org/external/np/exr/facts/gov.h تاريخ الاطلاع: 3/04/2018.

[23] صندوق النقد الدولي، مكتب التقييم المستقل، الحوكمة في صندوق النقد الدولي: تقييم، ماي 2008، ص 06..

[24]UNDP, " governance for sustainable human development: A UNDP policy document (1997).p3 on site http://mirror.undp.org/magnet/policy/chapter1.htm#c ,

وأيضا: رضوانبروسي: الدمقرطة والحكم الراشد في افريقيا، مرجع سابق، ص134

[25]PNUD, Rapport mondial sur le développement humain 2002 : Approfondir la démocratie dans un monde fragmenté. New York : De Boeck, p 51.

[26]البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إدماج مكافحة الفساد في التنمية، مذكرة تطبيقية، ديسمبر 2008، ص 5.

[27]الأمم المتحدة، لجنة حقوق الإنسان، الدورة السادسة والخمسون، القرار 64/2000.

[28]OCDE, Le développement participatif et la bonne gestion des affaires publiques, lignes directrices sur la coopération pour le développement, France : service des publications OCDE 1995, P 2.

[29]Ibid., PP 16 ,33.

–رضوان بروسي: الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا، مرجع سابق، ص 184.

[30]نيفين حلمي صبري مصطفى، أوروبا ودعم التنمية في إفريقيا، دراسة في الموقف الأوربي تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الإفريقية – في استراتيجية التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة: آفاق الشراكة من أجل التنمية في إفريقيا، تحرير مصطفى كامل السيد، مايكل لانج، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2003، ص 199 وما يليها.

[31]لم تكن النيباد هي المبادرة الأولى التي تناولت مفهوم الحكامة الجيدة بل يرجع الاهتمام بالموضوع إلى بداية التسعينيات، ففي وثيقة كامبالا لمؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية في إفريقيا عام 1991 تمت الإشارة للمصطلح باعتباره أساسا لتحقيق الاستقرار مشيرا إلى ضرورة الالتزام بحكم القانون والمشاركة الشعبية في الحكم والشفافية وتداول السلطة، أنظر في هذا: –رضوان بروسي، الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا، مرجع سابق ص200 وما يليها.

– توفيق راوية، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005، ص 106 وما يليها.

[32] وثيقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد)، أبوجا، أكتوبر 2001، المادة 79 والمادة 80.

[33]وثيقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد)، أبوجا، أكتوبر 2001، المادة 80.

[34]Charles Moumouni, Carlos Nkoa, "le double langage du Nepad des flux de capitaux étrangers pour un développement endogene", perspective Afrique, Vol 1, n2, 2005, p174. sur le site suivant: www.perspaf.org/fileadmin/Articles/Volume1/Numero2/PA_Vol1_No2_pp.171-186.pdf.Consulter le : 3/07/2019.

[35] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 " خلق فرص للأجيال القادمة "، ص 101. على الرابط:ww.undp.org/rbas/abychapter.htm

[36] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 101 على الرابط: ww.undp.org/rbas/abychapter.htm

[37]Paul Prevost et autres, " projet sur les collectivités apprenantes démocratie, e-démocratie etgouvernance : " esquisse de définitions ", rapport de cefrio, quibec, janvier 2003, p 22. Sur le site suivant : http://www.cefrio.qc.ca/rapports/E-democratie_Esquisses%20de%20d%E9finitions.pdf Consulter le : 20/02/2018.

[38]Thomas, G. Wiss, Governance, good governance and global governance: conceptual an Conceptual challenger" Third world quartery vol. 21 N°05, 2000. p79.

[39] مايغا بوبكري، إشكالية الحكم الرشيد في المسار الديمقراطي لبوركينافاسو، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2003، ص 27.

[40]Robert Miller, the ecology of governance and parliamentary accountability", in parliamentary center World Bank institute, parliamentary accountability and good governance, p10. on site: http://www.parlcent.ca/publications/pdf/sourcebooktext.pdf Consulterle :06/01/2019

[41] مصطفى كامل السيد وآخرون، أعمال مؤتمر الحكم الرشيد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، يومي 30-31 مارس 2003 مقدمة، ص ح، ط.

[42]Lorrain Dominique. Administrer, gouverner, réguler. In : les annales de la recherche urbaine, n°80-81, 1998, gouvernances. P 85. Sur le site suivant https://www.persee.fr/docAsPDF/aru_0180-930x_1998_num_80_1_2200.pd. Consulter le : 09/01/2017.

[43]رضوان بروسي، من الدولة الفيبرية إلى الحوكمة كمنظور دولتي جديد، مرجع سابق، ص 64.

[44]Tournier, Charles le concept de gouvernance en science politique papel politico, vol. 12, núm. 1, enero-junio, 2007, p 68. Sur le site suivant : www.redalyc.org/pdf/777/77716564004.pdf. Consulter le :04/12/2018

[45]Ali Cazancigil, la gouvernance - pour ou contre le politique ? Op.cit., p 17.

[46] هذه الأفكار التي يروجون لها قد اكتسحت بلا شك مجال السياسة، على هذا النحو، فمشروع الليبرالية المتشددة، لم يكن، والحالة هذه، موجها حتى الآن إلا لدول الجنوب، خاصة وأنه لا يعني الدولة الموجودة على رأس المجموعة الأخرى، أي الولايات المتحدة الأمريكية، ففي دول الأطراف، وفي هذه الأخيرة وحدها، تمكن رأس المال من الهجوم على مقومات الدولة بكاملها .... هذا هو مضمون الحكم الصالح

Good Governance " أنظر في هذا: ريمي هيريرا، الأدوار السياسية للفكر الاقتصادي المهيمن، ترجمة أحمد زوبدي، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 407، 2013، ص 138.

[47]Tournier, Charles, Op.cit., p 68.

[48]Ali Cazancigil, la gouvernance - pour ou contre le politique ? op.cit., p 21.

[49]Jean Leca et Roberto Papini, Les démocraties sont-elles gouvernables ? Economica, Paris, 1985.

[50]Guy Hermet, Ali Cazancigil Et Jean-François Prud'homme, La gouvernance, un concept et ses applications. Paris, Éditions Karthala, 2005.

[51]في مقال نشر له أنظر:

Le Gales Patrick. Du gouvernement des villes à la gouvernance urbaine. In : Revue française de science politique, 45e année, n°1, 1995. pp. 57-95. Sur le site suivant : https://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_1995_num_45_1_403502 Consulter le : 20/03/2019.

[52]Yannis Rapadopoulos, "Démocratie, gouvernance et management de l'inderdépendance : des rapports complexes ". In : Javier SANTISO, Javier Santiso, À la recherche de la démocratie, Editions Karthala,« Recherches internationales »,2009, pp 134, 135.

[53]كما قدم جيري ستوكر Gerry Stoker من جانبه خمسة مقترحات حول مفهوم الحكامة – يفهم على أنه أسلوب معيّن للحكومة –، ويلخص عددًا قليلاً من تحليلات المفاهيم الموجودة في الأدبيات:

1-تشير الحكامة إلى مجموعة من المؤسسات والجهات الفاعلة في المجال الحكومي وخارجه،

2-الحكامة تميل إلى محو الحدود والمسؤوليات بين القطاعات العامة والخاصة في البحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

3-الحكامة تفترض وتعكس درجة عالية من الترابط بين المشاركين في جميع المواقف التي تمثل مشكلة في العمل الجماعي.

4-تقوم الحكامة على شبكات من الجهات الفاعلة المستقلة، الشبكات التي تشكلت تتمتع بذاتية والاستقلالية.

5-تعتمد الحكامة على مبدأ أنه من الممكن التصرف دون الاعتماد على الحكومة أو سلطة الدولة، عن طريق التقنيات الجديدة التي تحل محل السيطرة من خلال التنسيق والتوجيه. أنظر في هذا:

Gerry Stoker، governance as theory: five propositions، international social science journal، Vol. 50, No. 1, 2008, pp 18-19.

[54]ومن المحاولات التي قدمت لإعطاء تصور شامل حول مفهوم الحكامة المقاربة كإطار تحليلي التصور قدمه كل من Lynn Heinrich و HILL ويركز على المخرجات والمدخلات في حكم وإدارة المنظمات باعتبارها " نتاج تفاعل المنظمات مع البيئة الخارجية وأساليب تعاملها مع الزبائن، إضافة إلى العوامل التنظيمية داخلها بتحديد الأهداف وإدارة الموارد البشرية وطبيعة الهيكل التنظيمي، فضلا عن أنماط التسيير والقيادة والتوجيه ومناهج اتخاذ القرار وعليه فهذا التصور يركز على جانب التسيير والتنظيم دون مراعاة الجوانب السياسية والاقتصادية. أنظر في هـذا:

George Rederickson, public administration? governance, governance everywhere p 8. on site http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.537.8624&rep=rep1&type=pdf. cons

55 ديفيد اوزربون وتيد غابلر، إعادة اختراع الحكومة: كيف تحول روح المغامرة القطاع العام، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 20011.، ص 46.

56 محمد حركات، الاقتصاد السياسي والحكامة الشاملة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.2010، ص 138.

57Jacques Chevallier, la gouvernance, un nouveau paradigme étatique ? revue française d'administration publique 2003/1 (no105-106), p207. Sur le site suivant :https://www.cairn.info/revue-francaise-d-administration .Consulter le :13/08/2019.

58Daniel Mockle, la gouvernance le droit et l'état, les questions du droit dans la gouvernance publique, bruylante, bruxelle,2007. P180.

59علي بن محمد، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية بيروت سنة 2004، الطبعة الثانية، 2006، ص 131.

60رضوان بروسي، من الدولة الفيبرية إلى الحوكمة كمنظور دولتي جديد: رؤية نقدية، مرجع سابق، ص 67.

61Nicola Mario Lacovino, (et al), "Public Organizations Between OldPublic Administration, New Public Management and PublicGovernance: The Case of the Tuscany Region", Public Organization Review, Vol. 17, Issue. 01, March 2017, PP. 61-82.